

المحامي وليد الفاهوم الذي قابل المعتقلين الإداريين في سجن نابلس يوم ١٢/١/١٩٧٥ ، ان معظمهم تشارف مدد احكامهم على الانتهاء ، دون ان يعلموا ما اذا كانت ستجدد مدد محكوميتهم ام لا . ومن بين هؤلاء : لبيب فخر الدين ، عباس عبد الحق ، عبد الباسط الخياط ، جمال فريخ ، خليل حجازي ، احمد دحدول ، راجح غنيم ، بسام وزهير عميرة ، حيث ان معظمهم قد اعتقل منذ تسعة شهور بدون اي تحقيق . وقالت « الشعب » ان عدد الموقوفين في سجن نابلس وحده يبلغ ١٥ شخصا ، وبسجن الخليل يبلغ عددهم ١٠ اشخاص ، وفي رام الله عشرة ، اما في سجن كنفار يونا فبلغ عددهم العشرين . (الشعب ١٥/١/١٩٧٥) .

ومع اقتراب انتهاء مدة الاحكام الادارية قام عدد من رؤساء البلديات بتقديم مذكرات الى الحكام العسكريين يطالبون فيها بالافراج عن المعتقلين . وقد تقدم بمثل هذه المذكرة رؤساء بلديات بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور .

ومن جهة اخرى قامت امهات وزوجات واخوات المعتقلين والمساجين والمجبرين من الضفة الغربية باعتصام مفتوح في مقر هيئة الصليب الاحمر الدولية في القدس وذلك يوم ١٥/١/١٩٧٥ للاحتجاج على سياسة الاعتقال والابعاد وعدم تقديم المعتقلين للمحاكمة ، والمطالبة باطلاق سراحهم . وقد رفعت مذكرة الى ممثل الصليب الاحمر في القدس ، الذي وعدهم برفعها الى ممثل الصليب الاحمر في تل ابيب . وجاء في هذه المذكرة : « نحن اهالي المعتقلين - والجدير بالذكر ان بعضهم لم يحقق معه منذ اعتقاله وبعضهم لم توجه اليه اية تهمة يحاكم بسببها ، بل تم توقيفهم اداريا وادد مختلفة دون ذكر الاسباب في التوقيف ومدى نهايته - نتوجه للرأي العام العالمي والداخلي والقوى الديمقراطية في كافة انحاء العالم ومجبي السلام والى الهيئات والمنظمات الدولية ، بضم اصواتها الى صوتنا مطالبين :

١ - عدم تجديد التوقيف الاداري لمن انتهت مدة توقيفهم المقررة .

٢ - السماح بادخال الكتب والجرائد والمجلات

لهم .

— كما كان متوقعا — من تجديد لاحكام التوقيف لعشرات من المعتقلين الإداريين ، بعد ان انتقضت مدة محكوميتهم الادارية .

وكانت سلطات الاحتلال قد اقدمت في ربيع العام الماضي على شن حملة واسعة من الاعتقالات شملت العديد من القادة النقابيين والمهنيين والمثقفين الوطنيين ، ولم تستطع طوال الاشهر الماضية توجيه تهم محددة لاي من هؤلاء المعتقلين تستطيع بواسطتها تقديمهم للمحاكمة . لذلك ، وجريا على عاداتها ، لجأت الى قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥ ، التي كان معمولا بها ايام الانتداب البريطاني على فلسطين ، لاصدار احكام بتوقيفهم اداريا ، الى ان تحصل على مستندات اتهامية بحق هؤلاء الموقوفين .

لقد كانت التهمة الموجهة الى هؤلاء الموقوفين ، هي تهمة الانتشاء الى الجبهة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية . غير ان سلطات الاحتلال قامت بتوجيه تهم اخرى الى هؤلاء المعتقلين ، وهي قيامهم باعمال تمس بـ « الامن » ، بعد ان اثار نواب ركاكح في الكنيست هذه المسألة مع وزير الدفاع الاسرائيلي . وبالرغم من كل ذلك ، فقد بقيت سلطات الاحتلال عاجزة عن تقديم البيانات والمستندات التي تثبت صحة مزاعم السلطات المحتلة ، بدليل عدم تقديمهم الى المحاكمة الى الان .

وصاحب تجديد الاحكام الادارية موجة اخرى من الارهاب والاعتقالات شملت مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة ، خاصة بمسد ان تصاعد النضال الوطني الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها . وفي هذه الاثناء قام المعتقلون الاداريون من جانبهم بتصعيد نضالهم السياسي والمطلب داخل سجونهم ومعتقلاتهم . ورافق ذلك كله موجة من الاحتجاجات والاعتصامات النسائية في الارض المحتلة . فذكرت جريدة الشعب التي تصدر في القدس العربية ان الموقوفين الاداريين في سجن « كنفار يونا » قد قرروا الاضراب عن الطعام اذا ما جددت سلطات الاحتلال مدة اعتقالهم . كما تقدم المعتقلون بمذكرة الى مدير السجن يطالبون فيها بتحسين اوضاعهم المعيشية داخل السجن . ونقلت « الشعب » على لسان